الجمهورية التونسية **باردو في 21 فيفري 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد3** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في مختلف الهيئات الممكن إدراجها بالدستور.
الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السادة الناصر البراهمي وعبد السلام شعبان وسليمان هلال.

عقدت لجنة الهيئات الدستورية جلستها الثالثة يوم الثلاثاء 21فيفري 2012 على الساعة 09 و 40 دقيقة بحضور كامل أعضائها ماعدا السادة الناصر البراهمي وعبد السلام شعبان وسليمان هلال . وذلك برئاسة السيد جمال الطوير.
وافتتح السيد رئيس اللجنة أشغالها مذكرا السادة النواب بأنه وقع توزيع قرص ممغنط يتضمّن دساتير بعض البلدان المماثلة لتونس ومنها دستور جنوب إفريقيا واقترح على الأخت ربيعة نجلاوي المختصة بالانقليزية ترجمة الجزء المتعلق بالهيئات الدستورية وإفادة اللجنة به.
كما تعرض السيد رئيس اللجنة إلى إمكانية شراء صبورة للجنة قصد تسهيل مهمة أعضائها في إبداء آرائهم وفهم الإشكاليات التي قد تطرح.
وإثر ذلك أشار رئيس اللجنة إلى ورود مجموعة من الوثائق على اللجنة تتمثل في مقترحات وآراء من جهات متعددة وتمت إثر ذلك تلاوة هذه المراسلات تباعا:
*برقية الاتحاد العام التونسي للشغل و التي يطلب من خلالها رئيس الاتحاد حضور جلسات اللجان التأسيسية وإبداء الرأي فيها.
*مراسلة الهيئة العليا لحقوق الإنسان والتي تقترح بعث مجلس أعلى لحقوق الإنسان بمقتضى قانون.
*مراسلة الهيئة المركزية للهيئة العليا المستقلّة للانتخابات والتي تطالب باستمرار وجود هذه الهيئة وبإدراجها ضمن التنظيم المؤقت للسلط.
*مراسلة المنظمة التونسية للتربية والأسرة والتي تدعو إلى ضرورة حماية الدستور لمكاسب الأسرة مع دعمها.
*مراسلة شبكة دستورنا والتي تعرض دعم الشبكة لعمل المجلس الوطني التأسيسي واستعدادها لمعاضدته في صياغة الدستور.

*مراسلة من واعظ أول بصفاقس يدعو فيها لإعادة الاعتبار للشريعة والدين الإسلامي.
وتداول إثر ذلك أعضاء اللجنة حول كيفية التفاعل مع هذه المقترحات مجمعين على ضرورة الانفتاح على مختلف الآراء والاقتراحات الواردة مع التذكير بأن جلسات اللجان مفتوحة للجميع وأكّدوا على ضرورة الإجابة على هذه المراسلات سواء من قبل السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي أو من قبل احد السادة الأعضاء يتم تكليفه بهذه المهمة واتفقوا في الأخير على عرض هذه المسألة على ندوة الرؤساء حتى لا تتداخل الردود.
واستفسر السيد رئيس اللجنة الآنسة آسية النفاتي المكلفة بوضع صفحة خاصة بلجنة الهيئات الدستورية (على شبكة الفايسبوك)عن مآل هذه العملية فأجابته بأنه تم إعداد هذه الصفحة وأنها جاهزة لتستقبل الاقتراحات.
وواصلت اللجنة أعمالها ليعرض السيد رئيس اللجنة المقترح المتعلق بتغيير وقت عمل اللجنة بالنسبة إلى يوم الاثنين مساء عوضا عن الصباح وذلك قصد تمكين الأعضاء القاطنين داخل الجمهورية من وقت أطول مع عائلاتهم فدار حوار بين الأعضاء حُسم بالتصويت: وافق 9 نواب على هذا المقترح بينما رفضه 8 نواب مع احتفاظ نائبين.
ثم واصلت اللجنة عملها باستعراض بقية الهيئات الدستوريّ المقترحة وهي:

***الهيئةالعليا للبيئة:**

وتدخل السادة والسيدات : محمد كريم كريفة وعبد الباسط بن الشيخ ونعمان الفهري ووسام ياسين وربيع العابدي وعبد المنعم كرير وآسية النفاتي و دليلة بوعين والبشير شمام مدافعين عن أهمية هذه الهيئة باعتبار قيمة البيئة في حياة الفرد والأجيال القادمة وتم اقتراح إضافة عبارتي "الطاقة" و"الطاقات المتجددة" لاسم هذه اللجنة ولاحظ السيد وسام ياسين أن تونس اليوم في حاجة لاقتصاد صاعد ومتطور قد تكون كلفته باهظة شيئا ما على البيئة وأنّ المشكل يكمن في إيجاد المعادلة الصعبة بين اقتصاد متطور والمحافظة على البيئة.
وتدخلت السيدة دليلة بوعين مشيرة إلى ما تشهده جهة قابس من تلوث مسّ بالمواطن وبصحته ومعيشته وبيئته.

***الهيئة العليا للمواصفات والجودة:**

سحب السيد البشير شمام مقترحه ببعث هذه الهيئة ، واقترح السادة وسام ياسين ونعمان الفهري إمكانية دمج مجال عمل هذه اللجنة صلب المجلس الاقتصادي

والاجتماعي وأكد السيد عبد المنعم كرير بأن مثل هذه الهيئة موجود حاليا بانقلترا بينما أكدت السيدة نادية شعبان أنه توجد حاليا هيئة وطنية للمواصفات والجودة وأنه لا فائدة من دسترتها.

الهيئة العليا للانتخابات:

تدخل تباعا السادة والسيدات فائزة كدوسي ونعمان الفهري وعبد العزيز شعبان ومنير بن هنية وعبد الباسط بن الشيخ وآسية النفاتي والبشير شمام والمهدي بن غربية ودليلة بوعين ومحمد كريم كريفة منوّهين بالدور الهام الذي لعبته هذه الهيئة في الانتخابات الأخيرة .

كما اعتبروها الضامن الوحيد لنزاهة الانتخابات وعنصرا للاستقرار السياسي والاجتماعي وأكدوا على ضرورة بعث رسالة قوية للرأي العام، في هذا لإطار أشار السيد عبد العزيز شعبان إلى ضرورة التروي في الأمر نظرا للتكلفة الكبرى للانتخابات الأخيرة وهو ما يبعث على التأمل والتفكير مليا قبل اعتماد مثل هذه الهيئة وأثار هذا التدخل جدلا حول ضرورة بقاء الجهاز الإداري للهيئة العليا السابقة للانتخابات والمحافظة على مكاسبها.

واختتم النقاش بضرورة الإسراع في النظر في الهيئة العليا للانتخابات استعدادا للاستحقاقات الانتخابية القادمة.

ورفعت الجلسة على الساعة 12و15د لتستأنف على الساعة 13و15د بنقاش الهيئات التالية:

الهيئة العليا لحقوق الإنسان:

توزعت المداخلات في هذا المحور تباعا بين السادة والسيدات:محمد كريم كريفة ونادية شعبان وآسية النفاتي ونعمان الفهري وعبد العزيز شعبان ومهدي بن غربية و جمال الطوير و نادية شعبان والبشير شمام و عبد الباسط بن الشيخ ومحمد الحبيب الهرقام.

وثمن كل المتدخلين هذا المقترح مؤكدين ضرورة بعث مثل هذه الهيئة لتدافع عن الحقوق والحريات المدرجة بالدستور ولتقوم بنشر ثقافة حقوق الإنسان في مختلف الفئات والجهات كما اعتبروا أن لها دورا في تعويض ضحايا التعذيب والقمع مذكرين أن الثورة التونسية قامت من أجل حقوق الإنسان وتكريسها.

وتواصل النقاش حول وجوب تفعيل القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وأن يكون للهيئة المقترحة الاستقلالية والموضوعية اللازمتين ليكون لها دور فعلي في النهوض بمنظومة حقوق الإنسان وحمايتها.

المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

أشارت السيدة حبيبة التريكي صاحبة المقترح إلى ضرورة تضمين هذا المجلس بالدستور ليكون له دور استشاري في المسائل الاقتصادية والاجتماعية .
وعقّب السيد المهدي بن غربية بالقول بأن تونس يلزمها عقد اجتماعي جديد وأنه لا يرى موجبا لهذا المجلس . واختتم السيد البشير شمام النقاش بالتذكير بأن هذا المجلس موجود بالدستور المقترح من قبل الاتحاد العام التونسي للشغل.
وبقي الاقتراح مفتوحا حتى يقع إكماله أو إثراؤه أو تعويضه بهيئة أخرى.

هيئة مراقبة السياسات العمومية للدولة:

نبّهت السيدة دليلة بوعين إلى أن هذه الهيئة تتشابه في صلاحياتها مع هيئات أخرى مثل مجلس الخبراء، وأشارت الآنسة آسية النفاتي إلى أهمية المسألة نظرا لوجوب تحقيق استقرار دائم في السياسات العامة للدولة وترشيد التغييرات السياسية التي قد تحصل في الدولة.
واعتبر السيد المهدي بن غربية أنّ هذا المجال قد تختص به لجنة برلمانية ولا حاجة لدسترته واختتم السيد منير بن هنية النقاش باقتراح وضع معايير محددة لاعتبار هيئة دستورية أو لا وطرح مجموعة من الأسئلة للتثبت من انطباق هذه المعايير عليها.
وفي الأخير اقترح السيد رئيس اللجنة استدعاء الخبير السيد قيس سعيد لتوضيح مسألة الهيئات الدستورية ومعايير تصنيفها.

ورفعت الجلسة على الساعة 14 و35دقيقة.

قرار اللجنة:

قررت اللجنة عقد جلسة يوم الأربعاء 22 فيفري 2012 على الساعة التاسعة ونصف صباحا لمواصلة النظر في مختلف الهيئات الممكن إدراجها صلب الدستور.

رئيس اللجنة **المقرر**